نقابة مـــيتر

التقرير النصف سنوى

من العام الأول لمجلس نقابة الصحفيين

المحتويات

١. مقدمة

٢. منهجية التقرير

٣. الباب الأول «اجتماع واحد لمجلس النقابة بعد انقطاع دام لـ ١٠٠ يوم»

٤. الباب الثاني « أزمات أثرت على الجماعة الصحفية في ٣ أشهر»

٥. الباب الثالث» لجان مجلس النقابة بين التفعيل والخمول»

٦. الباب الرابع « الوعود الانتخابية خطوة للأمام وخطوتين للخلف»

٧. الباب الخامس «لمحة عن نتائج الـ٣ أشهر الأولى من عمر المجلس»

٨. الباب السادس « أداء مجلس نقابة الصحفيين بين الإيجابيات والسلبيات»

٩. استراتيجية مجلس النقابة الغائبة

١٠. خاتمة وتوصيات

منهجية التقرير

يعرض التقرير ويحلل ما قدمه مجلس نقابة الصحفيين خلال النصف الأول من فترته القانونية، والتي بدأت عقب إعلان نتائج انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين في إبريل الماضي. وذلك بهدف متابعة وتقييم أداء مجلس النقابة في الفترة من ١٢ أبريل (الاجتماع الأول لمجلس النقابة) وحتى ١٢ أكتوبر ٢٠٢١.

واعتمدت منهجية هذا التقرير على رصد ومتابعة تفاعل مجلس النقابة مع أزمات الصحفيين المختلفة، وكذلك القرارات التي اتخذها المجلس أثناء اجتماعاته وتأثيرها على الجماعة الصحفية من عدمه. كما اعتمد التقرير على رصد ومتابعة أداء المجلس لتنفيذ الوعود الانتخابية على أرض الواقع والتي تتضمن ١٠ وعود مختلفة.

ووفقا لمنهجية «نقابة ميتر» فقد تم تحديد الوعود الانتخابية من خلال اللقاءات والتصريحات وكذلك البرامج الانتخابية التي أطلقها المرشحون خلال فترة الانتخابات. بالإضافة إلى أن كل ما سيتم عرضه في التقرير تم التحقق منه ورصده سواء بالبيانات الرسمية التي أصدرها نقيب الصحفيين أو أحد أعضاء المجلس، وتم نشرها إما عن طريق صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، أو الموقع الرسمي لنقابة الصحفيين، أو بالتواصل المباشر مع بعض أعضاء مجلس النقابة، وكذلك رصد وتوثيق أخبار نقابة الصحفيين التي تم نشرها عبر المواقع الصحفية المصرية.

المقدمة

أجتمع مجلس نقابة الصحفيين خلال الثلاثة أشهر الثانية من مدته القانونية مرة واحدة فقط، وذلك بعد انقطاع عن الاجتماع دام لـ ١٠٠ يوم دون أسباب واضحة، الأمر الذي يتنافى تماما مع اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين، كما تسبب في تعطل مصالح بعض الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية.

بالإضافة إلى ذلك، ظلت أغلب لجان النقابة خاملة دون تفعيل أو استراتيجية، كما ظلت بعض القرارات عالقة دون تنفيذ حبيسة الأدراج ولم ترى النور حتى الآن على الرغم من إقرارها، مثال على ذلك قرار» تشكيل لجنة المرأة.

كما شهد الربع الثاني «الثلاثة أشهر الثانية» من عمر المجلس تراجع ملحوظ في تنفيذ أو العمل على تنفيذ الوعود الانتخابية، سواء التي أطلقها أعضاء المجلس أثناء فترة الترشح والدعاية الانتخابية، أو التي أطلقها النقيب قبل الانتخابات. فضلا عن ذلك، تراجع تواصل نقيب الصحفيين ضياء رشوان مع الصحفيين بشكل ملحوظ عبر صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك خلال الربع الثاني من عمر المجلس.

٦ أشهر كانت محصلتهم ٥ اجتماعات، وعدد محدود من القرارات، والبدء في تنفيذ ٥ وعود من أصل ١٠ وعود، وقرارات لم تنفذ بعدها سواء قرارات أصدرت عبر مجلس النقابة، أو من خلال الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين.

«الباب الأول» اجتماع واحد لمجلس النقابة بعد انقطاع دام لـ ١٠٠ يوم

١٠٠ يوم بدون اجتماع:

خلال الثلاثة أشهر الثانية اجتمع مجلس نقابة الصحفيين مرة واحدة فقط، ففي ٢٢ سبتمبر الماضي أعلن مجلس نقابة الصحفيين عن اجتماع وذلك لمناقشة عدد من الملفات من بينها ملف التكويد، وذلك بعد مرور ١٠٠ يوم تقريبا من آخر اجتماع للمجلس والذي انعقد في شهر مايو الماضي.

وقبل اجتماع مجلس النقابة بيومين وتحديدا في ١٩ سبتمبر، أعلن عضو مجلس نقابة الصحفيين محمود كامل عن استيائه لطول فترة عدم انعقاد المجلس، ففي تدوينة عبر صفحته الشخصية قال كامل: « اليوم يمر ١٠٠ يوم منذ آخر اجتماع لمجلس نقابة الصحفيين، مائة يوم من تعطيل مصالح الصحفيين أعضاء النقابة، بدءا من غد مع بداية اليوم المائة وواحد أترك هذه المساحة من صفحتي الشخصية لعرض طلبات من يرغب من الزملاء التي عطلها المجلس على الملأ، فمن أراد لنا التغييب لن يواجه سوى بالعلانية».

الجدير بالذكر أن مجلس نقابة الصحفيين ينعقد بناء على دعوة النقيب وذلك للائحة الداخلية لنقابة الصحفيين[1] والتي تنص على: «توجه الدعوة لحضور جلسات المجلس من النقيب قبل موعد انعقادها بثمان وأربعين ساعة على الأقل متضمنة جدول أعمالها بالإضافة إلي ما يقترح أعضاء المجلس عرضه على المجلس قبل انعقاده ويشترك السكرتير العام في تنفيذ هذه الإجراءات».

كما تجدر الإشارة إلى أنه، ووفقا للائحة الداخلية لنقابة الصحفيين، فكان من المفترض أن يكون المجلس قد اجتمع ثلاثة مرات على الأقل خلال الثلاثة أشهر الماضية، حيث نصت اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين على: «يعقد مجلس النقابة جلسة دورية كل شهر ويعقد جلسات أخرى بناء على قرار سابق منه أو من هيئة مكتب المجلس أو بناء علي طلب ثلاثة فأكثر من أعضاء مجلس النقابة .. ويكون انعقاده صحيحا بحضور سبعة أعضاء»، وبناء عليه يعد تأخر المجلس في انعقاده لمدة ١٠٠ يوم مخالف للائحة الداخلية لنقابة الصحفيين.

وانعكس تأخر اجتماع مجلس نقابة الصحفيين طيلة الـ١٠٠ يوم بالسلب على الصحفيين الذين توقفت مصالحهم بسبب عدم اجتماع المجلس، ففي أغسطس الماضي وقبل الانعقاد الأخير للمجلس بما يقرب شهر، تجمع عددا من الصحفيين ورؤساء التحرير[2] في نقابة الصحفيين احتجاجا على تأخر النظر في ملف التكويد، وأصدر الصحفيون المتضررون من أزمة التكويد بيانا صحفيا أعلنوا فيه عن رفضهم لما أسموه مماطلة مجلس نقابة الصحفيين.

---

1 اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين

2 أزمة التكويد تشعل الصحفيين | تعنت وتسويف ووعود كاذبة وتحذير قوي للجنة

الباب الثاني « أزمات أثرت على الجماعة الصحفية في ٣ أشهر»

التكويد أزمة مستمرة:

خلال الثلاثة أشهر الثانية من عمر مجلس نقابة الصحفيين، اندلعت بعض الأزمات وسط الصحفيين، وصلت أصداؤها إلى أروقة النقابة، كانت على رأس تلك الأزمات ملف التكويد التي مازالت مستمرة حتى كتابة هذا التقرير، وانتهى اجتماع مجلس النقابة الذي تم عقده في سبتمبر الماضي إلى مجموعة من القرارات[3] بشأن الصحف المتقدمة للتكويد.

وتمثلت تلك القرارات في الآتي:

أولا: استمرار إيقاف ٦ صحف معتمدة بالنقابة عن القيد فيها، والسماح فقط لجريدة «الطريق» بتقدم صحفييها للجنة القيد الحالية والالتحاق بالدورة التدريبية، على أن تلتزم صحيفتا «السوق العربية» و»اليوم» بتقديم ما يفيد بعدم الفصل التعسفى للزملاء، حتى يتسنى للجنة المختصة والمجلس اتخاذ القرار فيما يخص لجنة القيد التالية.

ثانيا: رفض اعتماد الصحف العشر المتقدمة للنقابة للاعتماد بها، وذلك لعدم توفيق أوضاعها طبقا للمادة ٤٣ من القانون ١٨٠ لسنة ٢٠١٨، وما أظهرته خطابات مؤسسات الطباعة والتوزيع القومية الواردة للنقابة لأرقام الطباعة والتوزيع الحقيقية لكل منها.

ثالثا: السماح لكل الصحف العشر السابق ذكرها في القرار السابق، بإعادة التقدم للاعتماد بالنقابة بعد توفيق الأوضاع وفقا للقانون ومعالجة مشاكل الطباعة والتوزيع لإعادة تقييمها من جديد.

رابعا: فحص كل الإصدارات الصحفية المعتمدة حاليا لدى نقابة الصحفيين، لبحث مدى استمرار استيفائها للشروط القانونية واللائحية المؤهلة لقبول عضوية منها، ويتولى المجلس بكل أعضائه هذا الفحص، على أن يقوم النقيب بتوزيع المهام على أعضاء المجلس.

خامسا: مخاطبة المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لمراعاة تطبيق ما ورد بقانون رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨[4]، وخصوصا المادة ٤٣ منه، عند إصدار تراخيص الصحف وتوفيق أوضاعها.

---

3 مجلس "الصحفيين" يرفض تكويد 10 صحف جديدة

4 قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 180 لسنة 2018

وأكد مجلس النقابة أنه بصدد اتخاذ الاجراءات التأديبية حيال المخالفين لأحكام المادة ٤٣ المشار إليها فى القانون ١٨٠ لسنة ٢٠١٨، كما نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة.

وحددت المادة ٤٣ من قانون رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨، عدد من المعايير والضوابط التي يتم على أساسها قبول الصحف التي تطلب ممارسة النشاط الصحفي، وهي ما استند إليها مجلس نقابة الصحفيين في رفض تكويد الصحف الطالبة للتكويد وعددهم ١٠ صحف بعد حصول ثمان منهم على موافقة بصورة مبدئية منذ عام ٢٠١٩، في عهد نقيب الصحفيين السابق عبدالمحسن سلامة.

وتتمثل ضوابط وشروط تكويد الصحف في وجود مقر ثابت للصحيفة، والانتظام في صدور المطبوعة، لمدة لا تقل عن عام، مع إخطار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وكذلك النقابة بالإصدار الخاص بالصحيفة، سواء كانت يومية أو أسبوعية أو شهرية، بجانب شروط أخرى تضمن حقوق العاملين وهو شرط تعيين العاملين بها والتأمين عليهم- وفقا للائحة النقابة الخاصة بالتكويد.

وعقب قرار المجلس اجتمع رؤساء تحرير الصحف المذكورة وأصدورا بيانا حملوا فيه نقيب الصحفيين وأعضاء المجلس المسؤولية كافة الأضرار التي وقعت وستقع على المحررين المنتظرين قرار التكويد.[5]

والتكويد هو عبارة عن إقرار نقابة الصحفيين للصحيفة، يجرى على هذا الإقرار قيد الصحفيين العاملين فيها في جداول النقابة للحصول على عضويتها، ومن ثم تحصل الصحيفة على كود يدرج بناء عليه صحفييها في القيد، ويتسنى لهم التقدم بأوراقهم للجان القيد سواء تحت التمرين، ومن بعدها المشتغلين لمن أمضوا المدة القانونية المطلوبة وفقًا لقانون ولائحة نقابة الصحفيين.

فصل تعسفي لصحفيين

أما الأزمة الثانية التي وصلت أصداؤها لأروقة النقابة، تمثلت في إرسال إنذارات بالفصل لعدد من صحفي جريدة الموجز، وإجبار الآخرين على الحصول على إجازات بدون مرتب، بالإضافة إلى إصدار قرار بمنعهم من دخول مقر الجريدة، الأمر الذي دفع الصحفيين المطالبة بضرورة تدخل نقابة الصحفيين لحل هذه الأزمة.

وبناء عليه ناقش المجلس في اجتماعه الأخيرة أزمة صحفي جريدة الموجز، وقد قرر المجلس في اجتماعه الأخير، إحالة ياسر بركات رئيس تحرير جريدة الموجز إلى لجنة التحقيق[6] النقابية، على خلفية شكوى عدد من الصحفيين بقيام الصحيفة بمحاولات فصلهم تعسفيا.

5 البيان الأول لـ أهل مصر ردًا على رفض نقيب الصحفيين للتكويد

6 نقابة الصحفيين تحيل رئيس تحرير جريدة الموجز إلى التحقيق

«الباب الثالث» لجان مجلس النقابة بين التفعيل والاختفاء

لجنة الرعاية الصحية:

بدأت نقابة الصحفيين في تسهيل الحصول على اللقاح للصحفيين و وأسرهم ضد فيروس كورونا، واستقبلت نقابة الصحفيين أولى الدفعات يومي ٥ و٦ أكتوبر، وشهد مقر النقابة خلالها إقبالاً ملحوظًا وسط اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية من قبل إدارة النقابة. ومنحت اللجنة المكلفة من وزارة الصحة، لقاح «سينوفارم» لمكافحة فيروس كورونا لـ ٨٠٠ من الصحفيين وأسرهم، بمقر النقابة – وفقا لما أعلنه رئيس لجنة الرعاية الصحية والاجتماعية أيمن عبد المجيد.

خلال شهر سبتمبر الجاري، أعلنت لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية، برئاسة عضو مجلس النقابة أيمن عبد المجيد، فتح باب التسجيل للصحفيين وأسرهم لتلقي لقاح فيروس كورونا.[7] تأتي تلك الخطوة تزامنا مع الموجة الرابعة لفيروس كورونا وفي إطار الخطوات التي تتخذها نقابة الصحفيين لدعم الصحفيين وأسرهم لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد.

كما أعلنت اللجنة برئاسة أيمن عبد المجيد، عن توفير كميات من الكمامات الجراحية والكحول ومطهرات الأسطح وواقي الوجه، بتخفيضات للصحفيين، وذلك في إطار المجهودات التي تبذلها النقابة والتي بدأت منذ العام الماضي ومستمرة إلى الآن لمعاونة الصحفيين وأسرهم لمواجهة لفيروس كورونا.

لجنة تطوير المهنة والتدريب:

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية من عمر مجلس نقابة الصحفيين، أعلنت لجنة تطوير المهنة والتدريب برئاسة عضو مجلس النقابة حماد الرمحين،[8] عن الدورات التدريبية للمتقدمين للجنة القيد في إطار تأهيلهم للحصول على على عضوية نقابة الصحفيين والانضمام إلى الجمعية العمومية.

كما أعلنت اللجنة على فترات زمنية متقاربة، عن دورات أخرى لتدريب وتطوير الصحفيين وأسرهم؛ وتضمن تلك الدورات الآتي، ثلاث دورات تدريبية في اللغة الإنجليزية للصحفيين وأسرهم، دورة تدريبية في اللغة الفرنسية للصحفيين وأسرهم، دورة تدريبية في اللغة الألمانية للصحفيين وأسرهم، دورة تدريبية في اللغة العربية والديسك للصحفيين وأسرهم.

---

7 الصحفيين تفتح باب التسجيل لأعضائها للحصول على لقاح كورونا

8لجنة التطوير والتدريب

بالإضافة إلى دورة تدريبية في مهارات الكتابة الصحفية، دورة تدريبية في مهارات الصحافة الإلكترونية، دورة تدريبية في مهارات الصحافة الإلكترونية، دورة تدريبية في مهارات الدوبلاج، دورة تدريبية في مهارات المونتاج، دورة تدريبية في مهارات الفوتوشوب.

فضلا عن مجموعة من الدورات الأخرى وهي، دورة تدريبية في مهارات فن الكاريكاتير، دورة تدريبية في مهارات التعليق الإذاعي والتليفزيوني، دورة تدريبية في مهارات الإعلام الإلكتروني المعزز، دورة تدريبية في السلامة المهنية، دورة تدريبية في مهارات التحقيقات الاستقصائية.

وكذلك دورة تدريبية في مهارات المراسل الحربي والعسكري، ودورة تدريبية في مهارات الموسيقى «جاري التحضير لها».

٢- لجنة جوائز الصحافة المصرية

أعلنت لجنة جوائز الصحافة المصرية، تحت إشراف عضو مجلس النقابة دعاء النجار، عن فتح باب التقدم لمسابقة جوائز الصحافة المصرية[9]؛ لاختيار أفضل الأعمال الصحفية عن العام الماضي ٢٠٢٠، واستقبلت اللجنة الأعمال الصحفية بدأ من ٢١ أغسطس وامتد حتى ١٢ أكتوبر ٢٠٢١.

وتشمل المسابقة ١٢ فرعا في مسابقة جوائز الصحافة المصرية، و١٣ فرعا في الجوائز الخاصة تأتي على النحو التالي:

أولاً: مسابقة جوائز الصحافة المصرية تشمل التصوير الصحفي، الإخراج، الكاريكاتير، التحقيق الصحفي، الحملات الصحفية، الحوار الصحفي، التغطية الخارجية، الصحافة الاقتصادية، الصحافة الرياضية، الصحافة الثقافية، الصحافة الفنية، صحافة الفيديو، وتبلغ قيمة الجوائز، الفائز الأول ١٥ ألف جنيه، الثاني ٨ آلاف جنيه.

وتشترط المسابقة للمتقدمين ليها أن يكون عضوا مقيدا بجدول المشتغلين أو جدول تحت التمرين، وأن يكون مسددا للاشتراك السنوي، وألا يكون عضوا بمجلس النقابة أو لجنة التحكيم، وألا يكون قد وقعت عليه عقوبة تأديبية طبقا لقانون النقابة خلال السنوات الثلاث السابقة على تقدمه للمسابقة، وأن تكون المادة المقدمة للمتسابق قد نشرت خلال الفترة بين أول يناير ٢٠٢٠ وحتى ديسمبر ٢٠٢٠، وفي حالة المواد المتتابعة الخاصة بتغطية موضوع واحد يعتد بتاريخ نشر آخر هذه المواد، ولا يجوز للمتسابق أن يتقدم لأكثر من فرعين من فروع المسابقة، ولا يحق له التقدم بأكثر من عملين في الفرع الواحد كما لا يجوز له أن يتقدم بنفس العمل لأكثر من فرع .

كما يشترط أن تكون الأعمال المقدمة قد نشرت في إحدى الصحف المصرية القومية أو الحزبية أو الخاصة المعتمدة لدى نقابة الصحفيين، أو في إحدى نوافذها الإلكترونية المرخصة، أو على النشرة العامة لوكالة أنباء الشرق الأوسط، ويجوز لمجلس النقابة قبول أعمال صحفية بالمسابقة من صحف ومواقع الكترونية من غير المعتمدة لديها بقرار من المجلس، ويشترط أن تلتزم المادة المقدمة بميثاق الشرف الصحفي، وألا تنطوي على ألفاظ أو معان تتناقض مع ما ينص عليه الميثاق.

9 الصحفيين: فتح باب التقدم لمسابقة جوائز الصحافة المصرية

٣- اللجنة التشريعية:

بالرغم من مرور ٦ أشهر على انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين إلا أن لجنة التشريعات لم تتقدم بأي تعديلات تشريعية لمجلس النواب فيما يخص الحبس الاحتياطي للصحفيين. وكانت الجمعية العمومية التي انعقدت في ٢ إبريل من العام ٢٠٢١، قد صوتت على تفويض مجلس النقابة في إعادة فتح الحوار حول قوانين تنظيم الصحافة التي أُقرت مؤخرًا، مع مجلس النواب، والتي بشأنها تعيد حبس الصحفيين في قضايا النشر بالمخالفة لمواد الدستور المصري.

٤- لجنة المرأة:

على الرغم من القرار الصادر من مجلس نقابة الصحفيين بتدشين اللجنة وإسنادها إلى عضو نقابة الصحفيين دعاء النجار، لكن لم يتم تشكيلها أو إعلان استراتيجيتها حتى كتابة هذا التقرير.

٥- لجنة الحريات:

منذ عام ٢٠١٩، عندما كان يترأس لجنة الحريات الكاتب الصحفي عضو مجلس نقابة الصحفيين سابقا عمرو بدر وتعتبر اللجنة معطلة ولم تعمل، وآخر ما نشر عنها على موقع نقابة الصحفيين كان في عام ٢٠١٩.

ووفقا تشكيل هيئة المكتب الذي أعلن من قبل المجلس في أبريل الماضي، فقد أسندت رئاسة المجلس إلى نقيب الصحفيين «ضياء رشوان». وعلى الرغم من الوعود الانتخابية التي أطلقها نقيب الصحفيين قبيل الانتخابات والتي تحدثت على حرية الصحافة وخروج الصحفيين المحبوسين احتياطيا، إلا أن اللجنة ظلت معطلة ولم تقم بأية أنشطة أو تفعيلها أو الإعلان عن استراتيجيتها إلى الآن وحتى كتابة هذا التقرير.

٦- لجنة الخدمات:

انحصر عمل لجنة الخدمات والتي يترأسها عضو مجلس النقابة محمد يحيى يوسف خلال الأشهر الثلاثة الماضية، في الإعلان عن ٣ عروض خدمية فقط[10].

وتضمنت تلك الخدمات الآتي:اعلان تخفيضات من شركة اتصال للزملاء الصحفيين بالتقسيط، اعلان خصم ٢٠٪ لأعضاء النقابة من شركة قطونيل مصر، إعلان - صيانة سيارات mg-Peugeot بخصومات خاصة للصحفيين، توفير ماكينة فورى بمبنى النقابة.

٧- أمانة الصندوق:

صوتت الجمعية العمومية التي انعقدت في إبريل من العام ٢٠٢١، بالأغلبية لرفض الميزانية المقدمة من مجلس نقابة الصحفيين[11]، وتم إرجائها لأعضاء مجلس النقابة بعد تشكيل المجلس الجديد لمراجعتها وعرضها على الجمعية العمومية مرة أخرى بأي شكل قانوني.

---

10 لجنة الخدمات

11 عمومية الصحفيين ترفض ميزانية النقابة

ورغم مرور ٦ أشهر على المجلس الجديد، لكن إلى الآن لم يتم الحديث مجددا على مصير تلك الميزانية، فيما يخص مراجعتها أو كيفية عرضها مجددا على الجمعية العمومية.

الباب الرابع « الوعود الانتخابية خطوة للأمام وخطوتين للخلف»

تابع موقع «نقابة ميتر» مسارات تحقق الوعود الانتخابية، عن طريق القرارات والتحركات والتصريحات الرسمية التي نشرت سواء عبر المواقع الإخبارية أو الموقع الرسمي لنقابة الصحفيين، أو عبر الصفحات الرسمية للنقيب ولأعضاء مجلس نقابة الصحفيين.

وتضمنت تلك الوعود[12] الآتي: زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام، تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر، الرعاية الصحية، مشروع سكني يليق بالصحفيين، لائحة أجور عادلة للصحفيين، تدريب الصحفيين وتطوير المهنة، التصدي لظاهرة الفصل التعسفي للصحفيين، إنشاء لجنة المرأة، التصدي لظاهرة الفصل التعسفي للصحفيين، الصحفيين المحبوسين احتياطيا، ومن المرتقب تنفيذها خلال الفترة القانونية للمجلس وهي ٤ سنوات.

وخلال الـ٣ أشهر الثانية من عمر المجلس، تحرك مؤشر وعدين انتخابيين فقط من «لم تنفذ بعد» إلى «جاري العمل عليها»، وكان في الأشهر الثلاثة الأولى تحرك مؤشر ٣ وعود انتخابية، ليصبح إجمالي مؤشرات الوعود الانتخابية التي تحركت من لم تنفذ بعد إلى جاري العمل عليها ٥ وعود انتخابية، فيما ظل ٥ وعود آخرين عن نقطة الصفر «لم تنفذ بعد».

أ- لجنة المرأة « وموافقة في الأدراج»

٣ أشهر آخرين، مروا على موافقة مجلس نقابة الصحفيين على تشكيل لجنة المرأة[13] ضمن تشكيل لجان المجلس وفقا لقرار سابق لمجلس ٢٠١٣ /٢٠١٥، على أن تتولاها دعاء النجار عضو مجلس النقابة.

لكن بالرغم من ذلك يظل القرار حبيس الأدراج داخل مجلس النقابة ولم يشهد النور إلى الآن، دون أي مبرر مقدم من مجلس النقابة أو عضو المجلس المسؤول عن اللجنة دعاء النجار.

وجاء تشكيل لجنة المرأة ضمن الوعود الانتخابية خلال الانتخابات الأخيرة، حيث أدرجته الصحفية دعاء النجار عضو مجلس النقابة حاليا في برنامجها الانتخابي، واعتبرت تنفيذه بمثابة انتصار لمطالب الصحفيات.

12 الوعود الانتخابية

13 «الصحفيين»: مجلس النقابة يوافق على تشكيل لجنة المرأة

وخلال الأشهر الأخيرة من العام الماضي، ومع تداول شهادات عن صحفيات تعرضن للعديد من الانتهاكات الجنسية والجسدية على يد صحفيين داخل المؤسسات الصحفية، تعالت الأصوات بضرورة تدشين لجنة للمرأة داخل نقابة الصحفيين[14]، لحماية الصحفيات من العنف والانتهاكات التي يتعرضن لها خلال ممارسة عملهن.

ب- خروج الصحفيين المحبوسين احتياطيا

التفاوض وخروج الصحفيين المحبوسين احتياطيا كان ضمن الوعود الانتخابية التي أطلقها نقيب الصحفيين ضياء رشوان أثناء فترة الدعاية الانتخابية التي سبقت انتخابات التجديد النصفي الأخيرة.

وبالرغم من أن الشهور الثلاثة الأولى التي أعقبت انتخابات نقابة الصحفيين، شهدت نشاطا وتحركا إيجابيا من النقيب نتج عنه خروج ٤ صحفيين من دوامة الحبس الاحتياطي، إلا أن في الشهور الثلاثة الثانية من الفترة القانونية لنقيب الصحفيين ضياء رشوان تضائلت تلك التحركات والمفاوضات ولم تشهد الجماعة الصحفية أية أخبار خاصة بإخلاء سبيل أي من الصحفيين المحبوسين احتياطيا.

ج- تدريب الصحفيين وتطوير المهنة

قدمت اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الماضية ، ١٥ دورة تدريبية في إطار تدريب وتطوير الأداء المهنة للصحفيين أعضاء الجمعية العمومية، ومن المنتظر أن تستكمل اللجنة دورها في تنظيم العديد من الدورات الأخرى.

د- التصدي لظاهرة الفصل التعسفي للصحفيين

في إطار تنفيذ الوعد الانتخابي بشأن ضرورة التصدي للفصل التعسفي للصحفيين، أحال مجلس النقابة ياسر بركات رئيس تحرير جريدة الموجز إلى لجنة التحقيق النقابية، على خلفية شكوى عدد من الصحفيين بقيام الصحيفة بمحاولات فصلهم تعسفيا.

14 التحرش والعنف ضد النساء والرجال: شكاوى الانتهاكات تطارد النقابات المهنية

الباب الخامس «لمحة عن نتائج الـ٣ أشهر الأولى من عمر المجلس»

استهل المجلس الربع الأول من فترته القانونية [15]التي بدأت منذ إعلان نتائج انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين في إبريل الماضي، ببعض الأزمات التي أثارت الجدل بين الجماعة الصحفية، كانت في مقدمتها «الأحداث والوقائع التي شهدتها انتخابات التجديد النصفي»، ولجوء بعض المرشحين/ت وأعضاء بمجلس النقابة إلى رفع دعاوى قضائية لبطلان نتيجة الانتخابات، وتلاها أزمات أخرى بدأت مع اجتماعات المجلس من بينها تشكيل هيئة المكتب للمجلس، والوضع المالي للنقابة.

وخلال الثلاثة أشهر الأولى، اجتمع مجلس نقابة الصحفيين «٤ اجتماعات». صدر عنهم مجموعة من القرارات وهي كالأتي:» تشكيل لجنة مرأة ضمن تشكيل لجان المجلس وفقا لقرار سابق لمجلس ٢٠١٣ /٢٠١٥، يادة مبلغ معاش النقابة بجدول المعاشات بنسبة ٢٠٪ بنفس نسبة زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا، ليرتفع من ١٧٥٠ جنيهًا إلى ٢١٠٠ جنيه شهريا.

بالإضافة إلى موافقة مجلس النقابة على صرف بدل شهرة للعاملين بالأقسام المجهولة، وتحديد جدول يومي لحضور أعضاء مجلس النقابة بحيث يتواجد يوميًا عضوان من أعضاء المجلس، وتشكيل هيئة المكتب لمجلس النقابة، وتشكيل لجنة من أعضاء المجلس لفحص أوراق الجرائد المتقدمة للتكويد، وكذلك تحديد موعد الدورات التدريبية.

أما عن الوعود الانتخابية، فخلال الثلاثة أشهر الأولى لم تتقدم مؤشرات الوعود من لم تنفذ بعد إلى جاري العمل عليها سوى في ثلاثة وعود فقط وهم «انشاء لجنة للمرأة، خروج الصحفيين المحبوسين احتياطيا، وزيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام». أما الوعود السبعة فلم يلتفت إليها المجلس أثناء اجتماعاته ونقاشاته وتحركاته التي حدثت خلال الشهور الثلاثة الأولى.

15تقرير "نقابة مبتر" الربع سنوي من العام الأول لمجلس نقابة الصحفيين

الباب السادس « أداء مجلس نقابة الصحفيين بين الإيجابيات والسلبيات»

خلال الربع الثاني من الفترة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين والمحددة من يوليو حتى أكتوبر من هذا العام ٢٠٢١، استمر عمل مجلس نقابة الصحفيين دون الإعلان عن استراتيجية أو جدول واضح للعمل سواء على مستوى القرارات التي تم اتخاذها أثناء اجتماعات المجلس، أو على مستوى الوعود الانتخابية التي من المفترض أن ينتهي المجلس من تحقيقها خلال مدته القانونية وهي ٤ سنوات.

وهو ما ظهر بشدة في استمرار خمول عدد من لجان النقابة من بينها «لجنة الحريات والتشريعات»، بالإضافة إلى بعض القرارات التي تم اتخاذها ولم تنفذ على أرض الواقع إلى الآن؛ مثل ما حدث في قرار إنشاء لجنة المرأة الذي لم يتخطى سوى مرحلة قرار مجلس. فضلا عن عدم وجود خطة زمنية لاستكمال الوعود.

وتجدر الإشارة إلى تراجع التواصل بين نقيب الصحفيين ضياء رشوان وبين الصحفيين، فبالإضافة إلى تراجع عدد اجتماعات المجلس في الثلاثة أشهر الثانية بالمقارنة عن الثلاثة أشهر الأولى، غابت البيانات الصحفية التي كانت تصدر من حين إلى آخر على الصفحة الرسمية للنقيب ضياء رشوان عبر منصة التواصل الاجتماعي الفيسبوك.

خاتمة وتوصيات:

تراجعت عدد الاجتماعات واللقاءات بين أعضاء مجلس نقابة الصحفيين، وذلك بالمخالفة للائحة الداخلية للنقابة، فخلال ٣ أشهر في الفترة من ١٢ يوليو حتى ١٢ أكتوبر ٢٠١٢ لم يجتمع المجلس سوى مرة واحدة فقط، وهو ما تسبب بالتأكيد في تعطيل مصالح الصحفيين. وازداد الأمر سوءا مع تراجع التواصل أيضا بين نقيب الصحفيين وأعضاء الجمعية العمومية.

كما أن الجماعة الصحفية حتى الأن لم تلق ما هو متوقع من مجلس النقابة، وذلك نتيجة لغياب عدة أمور منها الاستراتيجية والجدول الزمني وكذلك العمل النقابي بشكل جماعي. وبناء عليه يوصي موقع «نقابة ميتر» بالآتي:

١- ضرورة عودة اجتماعات مجلس نقابة الصحفيين بشكل دوري.

٢- تفعيل دور كافة اللجان ووضع استراتيجية لكل لجنة لعودة روح العمل النقابي بمفهومه الجماعي، بما يضمن تحسين أوضاع الصحفيين.

٣- تفعيل دور موقع نقابة الصحفيين في نشر وتحديث وتوثيق كافة الأنشطة والاجتماعات والقرارات وكذلك التحركات التي يقوم بها مجلس نقابة الصحفيين، بما يضمن الشفافية والمحاسبة.

٤- وضع استراتيجية بجدول زمني لتنفيذ الوعود الانتخابية، والتصدي بفاعلية للأزمات التي يمر بها الصحفيين.